الأمم المتحدة

S/2006/249

مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير قُدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٣٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ويغطي التقرير التطورات التي جدت منذ صدور تقريري المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/648).

ثانيا – التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ – في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أقيم احتفال في العيون بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لبدء ''المسيرة الخضراء للمغرب'' في الصحراء الغربية. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، نظمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) احتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لقيام ''الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية'' في تندوف بالجزائر وتيفاريتي، الصحراء الغربية، على بعد نحو ٧٠ كيلومترا شرق الجدار الرملي. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، وصل الملك محمد السادس إلى العيون في زيارة مدتها خمسة أيام للصحراء الغربية. وقد أعلن تعيين رئيس جديد ومسؤولين رفيعي المستوى آخرين للمجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء، في محاولة لإحياء الهيئة التي تضم زعماء تقليديين (شيوخ) وممثلين عن المجتمع المدني وأعضاء منتخبين.

٣ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت عدة مظاهرات تنادي بحق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية واحترام حقوق الإنسان في العيون ومدن رئيسية أخرى في الإقليم. وقد أدت المظاهرات إلى مواجهات عنيفة بين المشاركين وقوات الأمن المغربية، مما أسفر عن حالات اعتقال واحتجاز. وقد ارتفعت حدة التوترات بشكل خاص في أواخر تشرين

200406 200406 06-31049 (A)

الأول/أكتوبر، إثر وفاة متظاهر صحراوي شاب نتيجة لإصابات تعرّض لها في أثناء عملية احتجاج نظمت في العيون في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفيما بعد، أمرت السلطات المغربية باعتقال واحتجاز ضابطي شرطة متورطين في الحادث، لحين إكمال التحقيق القضائي في ملابسات وفاة المتظاهر. وكرد فعل للمظاهرات، ازداد وجود قوات الأمن والشرطة المغربية في جميع البلدات الرئيسية في الصحراء الغربية. وفي كانون الأول/ديسمبر، نشرت قوات تابعة للجيش في الإقليم لأول مرة منذ عام ١٩٩٩. ووجه إليّ الأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز، رسائل مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ١٤ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على التوالي، طلب فيها إلى الأمم المتحدة أن تتدخل لحماية المواطنين الصحراويين وضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم، وأدان تدخل شرطة وجيش المغرب في المظاهرات، وحذر من أن نشر الضباط العسكريين المغربيين في الصحراء الغربية يشكل تطورا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الحوادث، من بينها، ''مواجهات قاتلة'' بين المدنيين المغربيين والصحراويين.

٤ - وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أصدر ملك المغرب عفوا عن ٢١٦ سجينا من بينهم ٣٠ ناشطا صحراويا. وقد نظمت المظاهرات الموالية للصحراويين في العيون وبوجدور والداخلة وسمارا ترحيبا بالإفراج عن الناشطين الصحراويين والمطالبة بالإفراج عن ٣٧ من السجناء السياسيين الصحراويين الآخرين. ووفقا لتقارير إعلامية عديدة، تدخلت قوات الأمن المغربية لتفريق المتظاهرين مما أدى إلى حدوث عدد من الاعتقالات. وفي ٢٨ آذار/مارس، كتب السيد عبد العزيز لي مرة أخرى معربا عن قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن المغربية فيما يتصل بالمظاهرات الأخيرة، خاصة في سمارا، حيث أفيد عن احتجاز عدة أشخاص وإصابة البعض، من بينهم نساء، في ٢٦ آذار/مارس. وفيما بعد، سافر السيد عبد العزيز إلى نيويورك حيث اجتمع بي في مقر الأمم المتحدة في ٣ نيسان/أبريل للإعراب عن قلقة إزاء الوضع الحالي في الإقليم.

ثالثا - الأنشطة التي اضطلع بها مبعوثي الشخصي

٥ - قام مبعوثي الشخصي، السفير بيتر فان والسوم، إثر مناقشات أولية، في نيويورك، مع ممثلي الطرفين، حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، والبلدان المجاورة، الجزائر وموريتانيا، ببعثة استكشافية إلى المنطقة خلال الفترة من ١١ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعند وصول السيد فان والسوم ووفده إلى الرباط، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، انضم إليهم فرانسيسكو باستغلي، ممثلي الخاص للصحراء الغربية. وفي الدار البيضاء، بالمغرب، استقبل الملك محمد السادس السيد فان والسوم. واجتمع في الرباط مع رئيس الوزراء، إدريس جطو،

ووزير الخارجية والتعاون، محمد بنعيسى، ووزير الداخلية، مصطفي الساهل، والوزير المنتدب للشؤون الخارجية والتعاون، طيب الفاسي الفهري، والمنسق المغربي مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حامد شامبار، ومسؤولين حكوميين كبار آخرين. واجتمع مبعوثي الشخصي، في منطقة تندوف، التي وصل إليها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، مع السيد عبد العزيز وكذلك مع منسق جبهة البوليساريو مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، محمد خداد، وكبار مسؤولي جبهة البوليساريو الآخرين وشيوخ القبائل. ووصل مبعوثي الشخصي إلى الجزائر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حيث استقبله الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ثم اجتمع مع وزير الخارجية، محمد بجاوي، ووزير الدولة للشؤون الأفريقية عبد القادر مسهل، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، استقبل في نواكشوط، رئيس المجلس العسكري للعدل والديمقراطية، رئيس الدولة، العقيد على ولد محمد فال، السيد فان والسوم، الذي اجتمع مع رئيس الوزراء، السيد سيدي محمد ولد بوبكر، ووزير الخارجية، أحمد ولد سيد أحمد، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين الآخرين.

٦ - وأبلغني مبعوثي الشخصي، إثر عودته من زيارته الاستكشافية إلى المنطقة، أن المسألة لا تزال تواجه طريقا مسدودا، ولا يزال هناك عدم اتفاق تام بشأن كيفية تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير. فقد أعرب المغرب مجددا عن عدم قبوله لاستفتاء يشمل خيار الاستقلال، ويدعو بشدة إلى إجراء مفاوضات بغرض التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول بالنسبة للطرفين. ولكنه أوضح أن هذه المفاوضات ينبغي أن تكون بشأن وضع حكم ذاتي للصحراء الغربية. وكان موقف جبهة البوليساريو، بتأييد عام من الجزائر، أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو تنفيذ خطة السلام من أجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية أو خطة التسوية، اللتين وافق عليهما مجلس الأمن أو دعمهما، وينص كلاهما على تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء مع وجود خيار الاستقلال كواحد من الخيارات. ولن يكون أي مسار آخر مقبولا لدى جبهة البوليساريو. وقد كررت موريتانيا الإعراب عن حيادها الصارم.

٧ - وفي أثناء الاجتماعات التي عقدت في الرباط وتندوف والجزائر ونواكشوط، أكد جميع المسؤولين لمبعوثي الشخصي التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل لقضية الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن كشرط أساسي لاستقرار وتنمية المنطقة. وأجرى مبعوثي الشخصي، في أثناء عودته من المنطقة، مشاورات مع سلطات إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في مدريد وباريس وواشنطن، العاصمة، في ١٨ و ١٩ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي.

٨ - ووفقا للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٦٣٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أطلع مبعوثي الشخصي، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مجلس الأمن على التقدم المحرز في إطار ما يبذله من جهود. ويرد في الفرع السابع من هذا التقرير عناصر الإحاطة وردود الفعل المعرب عنها إزاءها في أثناء الاجتماعات التي عقدها مبعوثي الشخصي مع الطرفين وممثلي البلدان المجاورة بعد ذلك.

٩ - وخلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقد مبعوثي الشخصي مجموعة من المشاورات مع سلطات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في لندن ومدريد وباريس وواشنطن العاصمة، على التوالي، وكذلك مع ألفا عمر كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وسلطات الاتحاد الأوروبي العليا في بروكسل. وقد توخى الوصول إلى توافق في الآراء في إطار المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى التوصل إلى حل لقضية الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير.

رابعا - الأنشطة المضطلع بها في الميدان

ألف - الأنشطة العسكرية

١٠ - حتى ١٥ آذار/مارس، كان قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يبلغ ٢٢٣ فردا، بمن فيهم الكتبة الإداريون وأفراد الوحدة الطبية، في حين أن القوام المأذون به هو ٢٣١ فردا. وواصل العنصر العسكري بنشاط رصد وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه منذ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بأداء ٣ ٧٢٩ دورية برية و ١٥٧ دورية جوية لزيارة وتفقد وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو، وفقا للاتفاق العسكري رقم ١ الذي أبرم بين الجيش الملكي المغربي والبعثة من جهة، وبين القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو والبعثة من جهة أخرى. وبدأ تنفيذ عمليات ليلية في تشرين الأول/أكتوبر، (انظر S/2005/648، الفقرة ٢٠)، وفقا لمفهوم العمليات الجديد الذي بدأ سريانه في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، اقترحت البعثة على الطرفين إنشاء لجنة عسكرية مشتركة للتحقق تضم ممثلين من الجهتين والبعثة لإتاحة فرصة لتبادل المعلومات وتحقيق الشفافية في تنفيذ وقف إطلاق النار. وقد أدى تعديل تركيز العمليات إلى زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عدد الدوريات البرية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٢ - وقد تناقصت الانتهاكات منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق (S/2005/648، الفقرة ٨). علاوة على ذلك، رفعت جبهة البوليساريو القيود المفروضة على حركة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين ظلوا في مكانهم لعدة سنوات، متيحة بذلك إمكانية الوصول إلى وحداتها العسكرية لأغراض التفتيش. ولاحظت البعثة وقوع ثمانية انتهاكات جديدة من جانب الجيش الملكي المغربي وأربعة انتهاكات جديدة من جانب القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو خلال الفترة الممتدة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١٥ آذار/مارس، الأمر الذي يعكس تناقصا قدره ٥٠ في المائة تقريبا في العدد الكلي للانتهاكات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الانتهاكات مواصلة العناصر المسلحة التابعة للجانبين اقتحام القطاع العازل، وتشييد هياكل مادية جديدة، ونقل الأسلحة والوحدات العسكرية دون إخطار البعثة مسبقا أو الحصول على موافقتها. وأفادت البعثة أن تركز القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو في أثناء العرض العسكري الذي أقيم في تيفاريتي في ٢٧ شباط/فبراير شمل نحو ٢ ٦٠٠ فرد من القوات و١٥٠ جملا و ٤٠ ناقلة جنود مصفحة، مشكلا بذلك انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١.

١٣ - ومع ذلك، تواصل البعثة مراقبة الانتهاكات التي ما برح الطرفان يرتكبانها منذ أمد بعيد. وشملت هذه الانتهاكات وجود معدات رادار وتحسين هياكل الدفاع الأساسية، بما في ذلك قيام الجيش الملكي المغربي بمد نطاق الجدار الرملي ومواصلة جبهة البوليساريو نشر الأفراد العسكريين وتحسين الهياكل الأساسية في المنطقة المعروفة باسم ''القلعة الإسبانية''، حسب ما أشرت إليه في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/49، الفقرة ٦). وقد أدت الاتصالات الوثيقة مع الطرفين إلى عدم حدوث توتر ليلة احتفالات جبهة البوليساريو بالذكرى السنوية الثلاثين لقيام ''الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية'' ولم تجر المظاهرات المدنية المقررة أمام الجدار الرملي.

١٤ - وفيما يتعلق بالاتفاقين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣، يواصل الطرفان التعاون مع البعثة فيما يتعلق بوضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة وإزالتها. واكتشفت البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، ٢٩ لغما وقطعة ذخيرة غير منفجرة ووضعت علامات لتحديد مواقعها وراقبت تدمير ٣ ٣٨١ جهازا من هذه الأجهزة، ونظّم الطرفان والمنظمات غير الحكومية والبعثة أيضا، بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، أنشطة لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ورفع الوعي بالمسألة بين السكان في الإقليم، حيث كثيرا ما تؤدي الأحوال الجوية إلى تنقل الألغام وتغير مسارها مما يتسبب في خطورة المناطق التي كانت آمنة في السابق. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت جبهة البوليساريو نداء جنيف المسمى ''صك الالتزام'' للجهات الفاعلة من غير الدول،

الـذي يحظـر اسـتخدام الألغـام المـضادة للأفـراد ويلتـزم بتـدمير المخزونـات الحاليـة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أقدمت جبهة البوليساريو على تدمير ٣ ١٠٠ لغم مضاد للأفراد ولغم مضاد للدبابات بالقرب من تيفاريتي؛ وراقبت البعثة العملية.

باء – أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

١٥ – ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية العمل مع الطرفين من أجل تحديد مصير الأفراد الذين ما زالوا مفقودين في إطار الصراع.

جيم – تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الصحراء الغربية

١٦ – على إثر القرار المشترك التي اتخذه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والقاضي بخفض عدد المستفيدين من المساعدة من ٠٠٠ ١٥٨ إلى ٠٠٠ ٩٠ (انظر الوثيقة S/2005/648 الفقرة ١١)، اجتمع ممثلو المنظمتين مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الجزائرية وجبهة البوليساريو في الفترة من ١٤ إلى ١٩ شباط/فبراير لاستعراض المسألة المتعلقة بعدد اللاجئين المحتاجين للمساعدة. ولا تزال المناقشات جارية بشأن هذه المسائل. وفي ١٨ و ١٩ آذار/مارس قادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، بعثةً للمانحين إلى منطقة تندوف لتمكين المانحين من التعرف على أنشطة الإغاثة في مخيمات اللاجئين. وساهمت البعثة في إذكاء وعي المانحين بالحالة الإنسانية الخطرة السائدة في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف، حيث يتوقع نفاد الإمدادات من دقيق القمح والسكر بانتهاء شهر نيسان/أبريل.

١٧ – وخلال الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير، تعرضت أربع مخيمات للاجئين في منطقة تندوف لأمطار غزيرة أعقبتها فيضانات مباغتة ألحقت ضررا شديدا بالهياكل الأساسية للمخيمات، وهي هياكل تتسم أصلا بالهشاشة. وشُرد من جراء ذلك عددٌ من اللاجئين يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٦٠ لاجئ بعد أن عجزت مآويهم، المشيَّدة بالطوب، عن الصمود في وجه الفيضانات. كما أُلحقت أضرار جسيمة بالمدارس والمستوصفات. وبادرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والهلال الأحمر الجزائري على الفور نحو وضع آلية لمواجهة الطوارئ بهدف معالجة الأزمة، في حين أوفدت الجزائر قافلة إنسانية لإغاثة اللاجئين الصحراويين. وخلال المراحل الأولى من الاستجابة لحالة الطوارئ، قدمت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المساعدة بتقديم صهاريج للمياه،كما أعانت على توزيع المساعدات والتنسيق العام لها. وإني أثني على سرعة وفعالية استجابة الحكومة الجزائرية واللاجئين أنفسهم في مواجهة الآثار القصيرة الأمد الناجمة عن الأزمة.

وأعرب أيضا عن امتناني للدعم السخي الذي قدمته مختلف البلدان المانحة لتمويل إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المتضررين. ورغم أنه قد أصبح من الممكن الوصول إلى الخدمات الأساسية الآن، فإن تقييم ما وقع من ضرر وما يلزم من عمليات إصلاح ما زال جاريا. ويقدر حاليا أن الحالة الغذائية في المخيمات قد تأثرت تأثيرا سلبيا أيضا، بالإضافة إلى النقص البالغ في أعداد المأوى المناسب. ولذا فإني أهيب بالمانحين مواصلة التبرع بسخاء لبرامج تقديم المساعدة الموجهة نحو اللاجئين الصحراويين المتضررين من الأزمة التي وقعت حديثا.

دال – تدابير بناء الثقة

١٨ – يسرني الإفادة بأنه بعد توقف دام ١١ شهرا، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من استئناف برنامج تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. ووفقا لخطة العمل المقررة، تقدم البعثة المساعدة والدعم اللوجستي إلى المفوضية التي ما زالت تضطلع بالمسؤولية العامة عن تنفيذ البرنامج وحماية المستفيدين منه. وفي ١٥ آذار/مارس، قام نحو ٦١٠ أشخاص بالرحلات الجوية الأسبوعية التي تنظمها الأمم المتحدة بين الإقليم ومخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف، وبذلك ارتفع مجموع المستفيدين منذ بداية البرنامج إلى ٠٨٦ ٢ شخصا. وهناك حاليا ما يربو على ٠٠٠ ١٧ فرد (حوالي ٠٠٠ ٦ فرد في الإقليم ونحو ٠٠٠ ١١ فرد في المخيمات) مسجلون في قائمة الانتظار للمشاركة في البرنامج، في حين يطالب صحراويون على جانبي الجدار الرملي بإعادة فتح القائمة لتمكين مزيد من الأفراد من التسجيل فيها، مما ينم عن الاهتمام الكبير الذي يولونه للبرنامج. وتقوم المفوضية مع ممثلي الخاص للصحراء الغربية ببحث إمكانية توسيع البرنامج مع الطرفين لزيادة عدد المستفيدين. غير أن أي توسيع لنطاق البرنامج بغية زيادة عدد الزيارات العائلية أو تسجيل مزيد من الأفراد سيتطلب ما يربو على ٣,٦ مليون دولار، وهو المبلغ المقدر المطلوب للبرنامج لعام ٢٠٠٦. وإني أحث المانحين على المساهمة بسخاء في هذه المبادرة الإنسانية المهمة التي تحظى بتقدير كبير من المستفيدين منها، وتعزيز التضامن والتفاهم بين الصحراويين.

١٩ – وجدير بالذكر أن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى برنامج تبادل الزيارات العائلية يشمل إيفاد ضباط من الشرطة المدنية يرافقون المشاركين في البرنامج على الرحلات الجوية التي تسيرها الأمم المتحدة على جانبي الجدار الرملي، ويتولون رصد وتيسير إجراءات المطارات عند نقاط الوصول والمغادرة.

٢٠ - واستمر أداء خدمة الاتصال الهاتفي بين مخيمات منطقة تندوف والإقليم بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ إنشاء هذه الخدمة، تم إجراء ما يزيد على ٤٣٧٠٠ مكالمة من المخيمات، مما مكن اللاجئين من التواصل مع أقاربهم في الإقليم. وحسب ما ذكر في تقرير سابق، ما زالت المفوضية على استعداد لأداء الخدمات البريدية وفقا للطرائق المقترحة في الأصل أو بموجب أي شروط تحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية.

هاء - المهاجرون غير الشرعيين

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طُلب إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من جديد أن تساعد على الاستجابة للمحنة الإنسانية التي يعانيها المهاجرون المحصورون في الصحراء الغربية. وعقب ورود تقارير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن عدة منظمات غير حكومية عاملة في الإقليم تفيد أن عددا من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى أصبحوا محصورين في الصحراء، نظمت البعثة خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دوريات برية وجوية للمساعدة على تحديد أماكن وجودهم. وحتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم العثور على ما مجموعه ١١٥ مهاجرا، كانوا جميعهم في حالة بدنية مزرية بسبب فقدان الطعام والمياه لعدة أيام وكان بعضهم مصابين بجروح. وزعم هؤلاء المهاجرون أنهم أحصروا في الصحراء بعد ما أرغموا على الخروج عبر الجدار الرملي إلى المنطقة العازلة. وبوازع إنساني محض، قدمت البعثة المساعدة لهؤلاء المهاجرين بتزويدهم بالماء والغذاء والمساعدة الطبية الطارئة، قبل نقلهم ليكونوا تحت رعاية جبهة البوليساريو. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وصل ١٥٤ مهاجرا غير شرعي، معظمهم قدموا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى بير لحلو ومهايرس وأغوانيت، حيث قدم لهم المأوى تحت رعاية جبهة البوليساريو. وفي كانون الأول/ديسمبر، غادر ٩٣ مهاجرا من هؤلاء المهاجرين طوعا مباني البوليساريو بوسائلهم الخاصة وبقي في الإقليم ما مجموعه ٦١ مهاجرا. وفي ٢٣ شباط/فبراير، قامت البعثة بتيسير نقل ٢٦ مهاجرا منهم من بير لحلو عبر ميجك إلى ازويرات في موريتانيا، حيث تلقتهم المفوضية بعد موافقة الحكومة الموريتانية على منح اللجوء المؤقت لهم لحين التوصل إلى تسوية لحالتهم. وحتى ١٢ نيسان/أبريل، كان لا يزال ٣٥ مهاجرا، معظمهم من الكاميرون وغانا، يستفيدون من المأوى في بير لحلو تحت رعاية جبهة البوليساريو.

٢٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وصل إلى موقع فريق البعثة في أغوانيت مجموعة من ١٧ مهاجرا من غرب أفريقيا يلتمسون المساعدة من البعثة. وقامت البعثة بتيسير نقلهم إلى الحدود الموريتانية حيث أعيدوا إلى وطنهم. أما مجموعة المهاجرين الستة والأربعين

القادمين من بنغلاديش المشار إليهم في تقريري الأخير (S/2005/648، الفقرة ١٧)، فقد ارتفع عددهم إلى ٤٨ مهاجرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بوصول مهاجرَين اثنين آخَرين من نفس الجنسية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير تم، بمساعدة لوجستية من البعثة، نقل هذه المجموعة التي كانت تحت رعاية جبهة البوليساريو في منطقة تيفاريتي إلى الحدود مع موريتانيا حيث سلموا إلى المنظمة الدولية للهجرة كي يعودوا طواعية إلى وطنهم.

٢٣ - ولا تزال البعثة تقدم المساعدة الطارئة إلى المهاجرين المحصورين في الصحراء، وتسهم في عمليات عودتهم إلى أوطانهم، بيد أن قدرتها على مساعدة هؤلاء المهاجرين ما زالت محدودة. كما أن تنامي وجود المهاجرين المحصورين في الإقليم زاد من شدة الطلب على الموارد المتاحة للبعثة، وأثر تأثيرا متزايدا في قدرتها على النهوض بولايتها الأساسية. ونظرا إلى عدم قدرة البعثة على مواصلة النهوض بالمسؤولية المتمثلة في الاستجابة للاحتياجات العاجلة لدى المهاجرين المحصورين في الصحراء، فقد أجرت اتصالات مع شركاء في مجال المساعدة الإنسانية لديهم ما يلزم من ولاية وخبرة وموارد، سعيا إلى إعداد استجابة منسقة مشتركة بين الوكالات لمواجهة هذه المشكلة. وقد أحرز تقدم مهم في هذا الصدد خلال مختلف الاجتماعات التي عقدت في جنيف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بمبادرة من البعثة في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير.

واو - إعادة هيكلة البعثة

٢٤ - على إثر التوصيات المقدمة عقب استعراض العنصرين المدني والعسكري في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (انظر S/2005/648، الفقرات من ١٩ إلى ٢١)، أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إعادة هيكلة البعثة. فقد أتاح إنشاء مركز للعمليات المشتركة وخلية مشتركة للتحليل في البعثة تعزيز تكامل الأنشطة المدنية والعسكرية التي تضطلع بها البعثة، وكذلك تحسين جميع البيانات وإدارة المعلومات. وأسهم إنشاء مركز العمليات المشتركة أيضا في تحسين إدارة العمليات لكفالة التقيد التام بالأهداف العسكرية للبعثة. وتقوم خلية التحليل المشتركة للبعثة من خلال وحدتيها الفرعيتين - أي خلية جميع المعلومات وخلية تحليل المعلومات - بإدارة جمع وتخزين وتحليل البيانات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بتنفيذ ولاية البعثة. وبذلك صارت خلية التحليل المشتركة للبعثة تدريجيا أداةً فعالة تستخدمها البعثة في إداراتها الاستراتيجية واتخاذ قراراتها. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، سافر وفد من البعثة إلى أبيدجان من أجل تبادل الخبرات والدروس

المستخلصة على مستوى خلية التحليل المشتركة للبعثة مع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٥ - وحسب ما ورد في تقريري السابق (S/2005/648، الفقرة ٢٠)، نُفذت تدابير لتعزيز قدرة العنصر العسكري للبعثة على رصد وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، في حدود الموارد المتاحة حاليا. وفي هذا السياق، يُذكر أن إغلاق مقري القطاعين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وما تلاه من نقل الأفراد العسكريين العاملين فيهما إلى تسعة مواقع لأفرقة المراقبين العسكريين، قد مكن البعثة من توسيع نطاق أنشطتها المتعلقة برصد وقف إطلاق النار عن طريق تعزيز وجودها في الميدان. وفي نفس الوقت، أتاح بدء تسيير العمليات الليلية في تشرين الأول/أكتوبر الاضطلاع برصد أكثر شمولا للأنشطة العسكرية التي يقوم بها الطرفان، وهو ما يمثل رادعا فعالا ضد انتهاكات الاتفاق العسكري رقم ١. وإضافة إلى ذلك، بدأ العمل أيضا بنظام هرمي للاتصال بين البعثة والهياكل القيادية للطرفين، وذلك بهدف تيسير العلاقات معهما على كافة المستويات، ولا سيما عند ظهور التوترات.

٢٦ - وسعيا إلى مواءمة البعثة مع الممارسات الحالية في مجال حفظ السلام، أنشئت خلية لنظام المعلومات الجغرافية. وعندما يتم شراء المعدات الضرورية من الميزانية الحالية للبعثة، ستتوافر لها القدرة على إنتاج خرائطها الطوبوغرافية الخاصة بها، التي ستحل محل الخرائط الجوية القديمة التي يعتمد عليها حاليا لأغراض تنفيذ العمليات والتخطيط. وستمكن المبادرة أيضا من دعم الجهود التي تبذلها البعثة حاليا لتقليل مخاطر الألغام والذخائر غير المتفجرة، لأن توافر نظام للمعلومات الجغرافية والخرائط الدقيقة أمر ضروري لضمان سلامة المراقبين العسكريين في أنحاء الإقليم التي يكثر فيها انتشار الألغام والذخائر غير المنفجرة، وكذلك لاستخدام هذا النظام كأداة إدارية قيمة لتحقيق الأهداف الأخرى المنوطة بالبعثة.

٢٧ - ووفقا للممارسة المتبعة في الوقت الراهن، فإن مستشار الأمن مسؤول مباشرة حاليا أمام ممثلي الخاص، في حين جرى الفصل بين مهام العمليات الجوية والسلامة الجوية لكفالة الامتثال لمعايير السلامة الجوية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أجرى فريق من إدارة شؤون السلامة والأمن استعراضا لإدارة الأمن في البعثة تمخض عن تقديم عدد من التوصيات لتحسين الأمن المادي للبعثة ولنظمها المتعلقة بإدارة الأمن. وتماشيا مع هذه التوصيات، نفذت تدابير لتحسين سلامة وأمن موظفي البعثة ومبانيها، شملت إدخال نظام متكامل للمراقبين بهدف تيسير الإجلاء السريع عند الاقتضاء. ولكفالة التقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا، جرى تخصيص الموارد اللازمة لإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية لمقر البعثة ومواقع أفرقة المراقبين التابعة لها، بما في ذلك تركيب غشاء مضاد للانفجارات على جميع النوافذ، والإضاءة

الأمنية، وتركيب بوابات بذراع متحرك وإقامة سياج أمني. وتفكر البعثة أيضا في حفر آبار في مواقع مختارة لأفرقة المراقبين، ولا سيما في الجانب الشرقي من الجدار الرملي، وذلك سعيا إلى تحسين راحة الموظفين وأمنهم. وتتطلب بعض التحسينات الأمنية موافقة مسبقة من السلطات المحلية.

٢٨ - وفي إطار إعادة هيكلة العنصرين المدني والإداري للبعثة، يستعان حاليا بمصادر خارجية لأداء طائفة مختارة من مهام الدعم والصيانة، ومن شأن ذلك، إلى جانب خفض ملاك الموظفين المشار إليه في تقريري السابق (S/2005/648، الفقرة ٢١) وغير ذلك من تدابير خفض التكاليف، تحقيق وفورات عامة في تكاليف البعثة. وفي مجال التدريب، انطلق في شباط/فبراير برنامج توجيهي متكامل على نطاق البعثة يرمي إلى تعريف جميع الأفراد العسكريين والمدنيين والأفراد المعينين محليا تعريفا شاملا بالبعثة وبالأمم المتحدة. ويُتمَّم هذا البرنامج بإحاطات توجيهية محددة ومصممة بحيث تلائم المهام الموكولة لكل واحد من المجندين.

خامسا - الاتحاد الأفريقي

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وفد المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، بزعامة كبير ممثليه، يلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم دعم قيِّم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري للإسهام المقدم من الاتحاد الأفريقي.

سادسا - الجوانب المالية

٣٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٨/٥٩، مبلغا قدره ٤٠٠ ٩٤٨ ٤٧ دولار، وهو ما يعادل ٧٠٠ ٩٩٥ ٣ دولار شهريا، للحساب الخاص للبعثة خلال الفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فإن نفقات استمرار البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ستقتصر على الموارد التي أقرتها الجمعية. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٦٢,٨ مليون دولار. ونتيجة لذلك، لم يكن بمقدور المنظمة سداد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات عن التكاليف المتكبدة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وبلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢٩١٨,٨ مليون دولار.

سابعا – الملاحظات والتوصيات

٣١ – أشار مبعوثي الشخصي في الإحاطة التي قدمها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى مجلس الأمن، أنه لدى رفض المغرب لخطة السلام في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بسبب عدم قبوله إجراء استفتاء يتضمن الاستقلال كأحد الخيارات، لم تُذكر الخطة قط في قرارات مجلس الأمن مرة أخرى. ولم يقم فيما يبدو أي من البلدان ذات الروابط الوثيقة باستعمال نفوذه لمحاولة إقناع المغرب بإعادة النظر في موقفه. واستخلص مبعوثي الشخصي من ذلك أن مجلس الأمن ثابت على موقفه بأنه لا يمكن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية إلا من خلال التوافق في الآراء. وفي هذا الصدد، لم ير مدعاة لصياغة خطة جديدة كي تحل محل خطة السلام. إذ إن أي خطة جديدة ستُواجه في بدايتها برفض من المغرب ما لم يُستبعد منها خيار إجراء استفتاء على الاستقلال. ولم يكن بوسع مبعوثي الشخصي تصور وجود خطة من هذا القبيل. إذ إن الأمم المتحدة ليس بوسعها تأييد خطة تستبعد إجراء استفتاء حقيقي في الوقت الذي تعلن فيه أنها تعمل على منح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٣٢ – بيد أن مبعوثي الشخصي يعتبر أن الأمر الذي ليس متصورا إدراجه في خطة يؤيدها مجلس الأمن أو يقرها قد لا يكون بمنأى عن المفاوضات المباشرة. وبمجرد إقرار مجلس الأمن بالواقع السياسي بأنه لن يقوم أحد بإرغام المغرب على التخلي عن مطالبته بالسيادة على الصحراء الغربية، سيتبين له أنه لم يتبق سوى خيارين: استمرار الطريق المسدود الراهن إلى ما لا نهاية انتظارا لحدوث واقع سياسي مختلف؛ أو إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

٣٣ – واستبعد مبعوثي الشخصي الخيار الأول، حيث يقول إن استمرار الجمود الراهن سيفضي إلى العنف. ولن يفضي العنف إلى استقلال الصحراء الغربية بل سيحكم على الأرجح على جيل آخر من مواطني الصحراء الغربية بالنشأة داخل مخيمات تندوف.

٣٤ – لذا فإن الخيار المتبقي هو اللجوء إلى إجراء المفاوضات المباشرة التي ينبغي إجراؤها دون شروط مسبقة. وينبغي أن يكون الهدف منها هو إنجاز ما ليس بوسع خطة أخرى إنجازه، أي التوصل إلى حل توفيقي بين الشرعية الدولية والواقع السياسي يكون من شأنه التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٣٥ – وبعد سنوات من الاعتماد على الخطط التي ترعاها الأمم المتحدة، ينبغي أن يوضح للطرفين أن الأمم المتحدة قد أخذت تتراجع عن ذلك وأن المسؤولية تقع الآن على عاتقهما. ولا يعني ذلك ترك الطرفين من الآن فصاعدا كي يعملا بمفردهما. ويعتقد مبعوثي الشخصي

أن هناك توافقا في الآراء في المجلس على أن التوصل إلى أي حل لمشكلة الصحراء يتعين أن يتم في إطار الأمم المتحدة أو تحت رعايتها.

٣٦ - وحث مبعوثي الشخصي المجلس على دعوة الجزائر إلى المشاركة في المفاوضات. ودعا أيضا أعضاء المجلس، الذين ما برحوا يدعمون موقف المغرب، أن يبذلوا ما في وسعهم لإنجاح المفاوضات.

٣٧ - وخلال المشاورات الثنائية التي أجراها مبعوثي الشخصي، بعد الإحاطة التي قدمها، قررت جبهة البوليساريو تأكيد أنها لن تتفاوض، في ظل أي ظرف من الظروف، حول أي نوع من الاستقلال الذاتي في إطار سيادة مغربية. وأوضح مبعوثي الشخصي، في الإحاطة التي قدمها، أنه كان يشير إلى إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة بغية تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين ينص على منح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ولن يكون بوسع مجلس الأمن دعوة الطرفين إلى التفاوض حول استقلال ذاتي للصحراء الغربية في إطار سيادة مغربية، لأن الصياغة على هذا النحو ستعني ضمنا الاعتراف بسيادة مغربية على الصحراء الغربية، وهو أمر مستبعد لعدم اعتراف أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتلك السيادة. وحسب ما أشار إليه مبعوثي الشخصي، في الإحاطة المقدمة منه، فإن التفاوض دون شروط مسبقة يعني أنه لن يكون هناك شرط مسبق بأن تعترف جبهة البوليساريو أولا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية وبعدئذ تناقش ''منح'' المغرب للاستقلال الذاتي.

٣٨ - وأشار مبعوثي الشخصي، على نحو ما فعله في الإحاطة المقدمة منه، إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، التي خلصت إلى أنه ليس ثمة أسباب يمكن الاستناد إليها في عدم تطبيق قواعد إنهاء الاستعمار وحق تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) على الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، أبدى ملاحظة بأن الفتوى قد صدرت منذ ما يزيد على ٣٠ عاما وأن القرار لم ينفذ بعد. وفيما يتعلق بانقضاء تلك الفترة الطويلة من الزمن، أشار مبعوثي الشخصي إلى أن الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية هي أن يعمل الطرفان على التوصل إلى حل توفيقي مقبول لديهما ويستند إلى المبادئ ذات الصلة من القانون الدولي والحقائق السياسية الراهنة. ويرى مبعوثي الشخصي أن بوسع الطرفين التوصل إلى ذلك الحل التوفيقي إذا دخلا في حوار بنّاء مع بعضهما بعضا على ذلك الأساس.

٣٩ - بيد أن العقبة الرئيسية قد لا تكون قائمة فحسب في المواقف التي يتخذها الطرفان. فمنذ الإحاطة التي قدمها مبعوثي الشخصي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أصبح أكثر

إدراكا لوجود قوى من خارج المنطقة تعمل على تصلب المواقف ضد خيار إجراء المفاوضات. ومن نافلة القول إنه ليس هناك بلد سيصرح أو يعترف بأنه يؤيد استمرار ذلك الجمود. ولكن يبدو أن هناك عاملين يحركان المواقف في معظم العواصم: (أ) عدم اندراج الصحراء الغربية ضمن المسائل المدرجة على قائمة جدول الأعمال السياسي المحلي؛ (ب) تعليق أهمية كبيرة على استمرار العلاقات الطيبة بين المغرب والجزائر. ويشكل هذان العاملان معا إغراء قويا بالإذعان إلى استمرار ذلك الجمود، على الأقل لعدة سنوات مقبلة. إذ إنه ما دامت الصحراء الغربية لا تتقدم نحو الصدارة في جداول الأعمال السياسية لدى كثير من البلدان، فإن تلك البلدان ستجد أن الوضع الراهن أكثر قبولا من أي من الحلول الأخرى المحتملة.

٤٠ - وأنا أتفق مع الرأي الذي أبداه مبعوثي الشخصي بأن مجلس الأمن ليس بوسعه اتخاذ موقف من ذلك القبيل. فليس بوسعه الانتظار حتى تتدهور الصحراء الغربية من مجرد مصدر محتمل لعدم الاستقرار في المنطقة إلى تهديد للسلام والأمن الدوليين. وبدلا من ذلك، ينبغي الآن للمجلس وكل دولة من دوله الأعضاء النهوض بالمسؤولية وعمل كل ما بوسعهم من أجل بدء المفاوضات. ويتعين أن يكون الهدف من تلك المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو كطرفين، والجزائر وموريتانيا بوصفهما بلدين مجاورين، التوصل إلى حل سياسي عادل دائم ومقبول لدى الطرفين ينص على منح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

٤١ - وأنا أرى أن استمرار الطريق المسدود الراهن قد يفضي إلى تدهور في الحالة بالصحراء الغربية، وهو ما تبين من استمرار المظاهرات والادعاءات بوقوع إساءات لحقوق الإنسان. وقد أقلقتني بوجه خاص التقارير الصادرة عن أعمال البطش التي ووجهت بها المظاهرات الأخيرة في الإقليم، بما في ذلك اعتقال واحتجاز عدد من الأفراد. وقد سُمح لعدد من المراقبين الدوليين والمحليين، فضلا عن محامي الدفاع، بحضور المحاكمات؛ بيد أنه ثارت الشواغل إزاء مدى الالتزام بمعايير المحاكمة النزيهة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر تأكيد أنه رغم أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء الغربية ليس لديها الولاية أو الموارد اللازمة لمعالجة هذه المسألة، فإن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، اقترحت مفوضية حقوق الإنسان في العام الماضي على الطرفين إيفاد بعثة إلى الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وكذلك إلى الجزائر، بوصفها بلدا من بلدان اللجوء. وستقوم البعثة بجمع المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في ما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، واقتراح التدابير التي قد يتسنى للأمم المتحدة من خلالها المساعدة، بشكل أفضل، على معالجة شواغل حقوق الإنسان. وقد قبل جميع الأطراف المعنية الآن الاقتراح، وأوضح المغرب، في

أعقاب مشاورات أخرى بشأن المواعيد، أنه سيكون على استعداد لتلقي البعثة حوالي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٢ - وأنا أرحب بانخفاض عدد الانتهاكات التي يرتكبها الطرفان للاتفاق العسكري رقم ١. بيد أنه في حين أن اتباع نهج جديد إزاء العمليات قد عزز إلى حد كبير قدرة البعثة على رصد مدى الالتزام بالاتفاق، وما يستتبع ذلك من تأثير في العدد الإجمالي للانتهاكات التي يرتكبها الطرفان، فإنه ما زال يقع على كاهلهما مسؤولية كفالة عدم ارتكاب الانتهاكات على يد القوات العسكرية أو قوات الأمن التابعة لهما. وفي هذا الصدد، أشجع الطرفين على التعاون مع البعثة على إجراء استعراض للاتفاقات العسكرية القائمة بغية تحسين الاستجابة للوقائع القائمة وإيضاح أي مسائل قد تكون محل تفسيرات شتى. وحسب المشار إليه سابقا (S/2005/648، الفقرة ٢٥)، يتعين أن تكون أي تعديلات على الاتفاقات متسقة مع المبدأ القائل بأن القوات العسكرية وقوات الأمن يتعين عليها الإبقاء على الوضع الراهن خلال وقف إطلاق النار وتوفير حرية التحرك التامة أمام مراقبي البعثة العسكريين، وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وينبغي أن يتضمن الجانب الأخير توفير حرية تفتيش الوحدات العسكرية ومقار القيادة والمنشآت التابعة للطرفين في الإقليم.

٤٣ - وما زال القلق يساورني إزاء المخاطر التي قد تترتب على اقتراب المتظاهرين المدنيين من الشريط العازل والمناطق المحظورة حول الجدار الرملي أو دخولهما. وينبغي إرسال إشعار مسبق قبل وقت كاف من قيام تلك المظاهرات إلى البعثة كي تتمكن من المساعدة على تجنب احتمال حدوث إصابات خطيرة، والتأكد من وصول المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة إلى مواقع المظاهرات في حينه للتحقق من أي ادعاءات بقيام أي من الطرفين بانتهاك الاتفاق العسكري رقم ١. وفي الوقت ذاته، أثني على المبادرة التي أعلنتها جبهة البوليساريو بتدمير الجانب الأكبر من ما لديها من مخزون الألغام المضادة للأفراد، وأدعو الطرفين كليهما إلى بذل جهود مماثلة، بمساعدة من البعثة.

٤٤ - إن البعد الإنساني في الصراع، بما في ذلك المحنة التي يعيشها اللاجئون من الصحراء الغربية، يثير قلقا متزايدا. وفي هذا الصدد، أرحب باستئناف تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. واستنادا إلى نجاح هذه الزيارات، أشجع الأطراف المعنية كافة على استطلاع إمكانية زيادة عدد المستفيدين من هذا البرنامج الإنساني. وأنا أتطلع أيضا إلى تنفيذ غير ذلك من تدابير بناء الثقة، لا سيما تنظيم الحلقات الدراسية عن المواضيع غير السياسية التي تضم أعضاء من المجتمع المدني في الإقليم ومخيمات اللاجئين على السواء بمنطقة تندوف. وعلاوة على ذلك، أود أن أثني على مشاركة البعثة في

تقديم المساعدة الإنسانية على المدى القصير إلى المهاجرين المحاصرين على الجانب الشرقي من الجدار الرملي. وفي حين أن هذه الأنشطة تخرج عن نطاق ولاية البعثة، فإنه ليس بوسعها تجاهل الاحتياجات الإنسانية الماسة لدى المهاجرين، لا سيما في ظل غياب أي عناصر إنسانية فاعلة لديها القدرة على توفير الإغاثة الطارئة. وفي الوقت ذاته، أرحب بما تبذله البعثة من جهود نحو العمل مع الشركاء الإنسانيين الذين لديهم الكفاءة والقدرة على توفير مزيد من الدعم المستدام. وأرى أن التفاهم الذي تم التوصل إليه في جنيف بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، سيكون من شأنه ليس فحسب تيسير تنسيق التصدي لهذه المشكلة ولكن قد يضع أيضا سابقة إيجابية فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات على التصدي للتحديات التي تشكلها تدفقات اللاجئين في مناطق أخرى من العالم.

٤٥ - وبالنظر إلى الحالة السائدة على أرض الواقع وما يبذله مبعوثي الشخصي من جهود مستمرة، أرى أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في إحلال الاستقرار ورصد وقف إطلاق النار. لذا، أود أن أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويحدوني الأمل أن يقوم الطرفان خلال هذه الفترة بالتدبر في الفترة المطولة التي انقضت منذ بدء هذا الصراع، وفي الحاجة لأن يتخذ كلاهما إجراءات قد تفضي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول لديهما.

٤٦ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الشخصي، بيتر فان والسوم، إزاء ما يبذله من جهود من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية، وكذلك لممثلي الخاص، فرانسسكو باستاغلي، ولرجال ونساء البعثة، الذين يواصلون العمل بلا كلل في ظل ظروف صعبة وفاء بولاية البعثة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات حتى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون[أ]	القوات[أ]	الشرطة المدنية[ب]	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥	صفر	صفر	٢٥
الأرجنتين	١	صفر	صفر	١
أوروغواي	٧	صفر	صفر	٧
أيرلندا	٤	صفر	صفر	٤
إيطاليا	٥	صفر	صفر	٥
باكستان	٨	صفر	صفر	٨
بنغلاديش	٨	صفر	صفر	٨
بولندا	١	صفر	صفر	١
جمهورية كوريا	صفر	٢٠	صفر	٢٠
الدانمرك	١	صفر	صفر	١
سري لانكا	٢	صفر	صفر	٢
السلفادور	٣	صفر	٤	٧
الصين	١٩	صفر	صفر	١٩
غانا	٦	٧	صفر	١٣
غينيا	٥	صفر	صفر	٥
فرنسا	٢١	صفر	صفر	٢١
كرواتيا	٢	صفر	صفر	٢
كينيا	٩	صفر	صفر	٩
ماليزيا	١٤	صفر	صفر	١٤
مصر	١٩	صفر	٢	٢١
منغوليا	٣	صفر	صفر	٣
النمسا	٢	صفر	صفر	٢
نيجيريا	٧	صفر	صفر	٧
هندوراس	١٣	صفر	صفر	١٣
هنغاريا	٧	صفر	صفر	٧
اليونان	١	صفر	صفر	١
المجموع	**١٩٣**	**٢٧**	**٦**	**٢٢٦**

(أ) يبلغ القوام المأذون به من الأفراد العسكريين ٢٣١ فردا.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٦ أفراد.